

## اليوم الأول آداء استعراض تنفيذ الاتفاقية

### استعراض موجز للإجراءات التشريعية والواقعية التي اتخذتها دولة الكويت في شأن مكافحة الفساد عقب الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ

**خضعت دولة الكويت في العام ٢٠١٢،** للدورة الأولى من عملية استعراض التنفيذ حيث اجتازت عملية الاستعراض بنجاح، وقد آثرت دولة الكويت نشر تقريرها القطري كاملاً، بهدف إتاحة الفرصة أمام جميع الدول الأطراف في الاتفاقية للاطلاع على تشريعات وتجارب وخبرات دولة الكويت والبناء المؤسسي للأجهزة الرقابية في مجال مكافحة الفساد.

**كما قامت دولة الكويت** إثر اجتيازها للدورة الأولى من عملية استعراض التنفيذ، بالتوجه سريعاً نحو استكمال متطلبات تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إضافةً إلى تنفيذ التوصيات التي وجهها إليها فريق استعراض التنفيذ ومعه ممثلي دولتي أثيوبيا وسريلانكا، وكان من ثمرة ذلك:

- إصدار المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (KANCOR)، كهيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، متضمناً المرسوم كذلك أحكام الكشف عن الذمة المالية وتحديد الجرائم التي تتدرج تحت وصف جرائم الفساد، إضافة

إلى تضمنه مجموعة أخرى فريدة من الأحكام الرقابية في شأن مكافحة الفساد والوقاية منه وحماية المبلغين فيه.

- إصدار القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- إصدار قرار وزير المالية رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٣ في شأن اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣.

- إصدار المرسوم رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٥ بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

- إصدار القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦، متضمناً إعادة إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، هذا بالإضافة إلى تعريف جريمة الكسب غير المشروع. و صدر مؤخراً المرسوم رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٦ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لذات القانون.

- إصدار قانون جديد شامل للمشتريات العمومية تحت رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن المناقصات العامة.

**وفي إطار إعداد استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد، فإن الهيئة العامة لمكافحة الفساد بدولة الكويت، إذ تعكف حالياً، وفقاً لاختصاصها، على إعداد استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد، بالتنسيق والتعاون في ذلك مع العديد من المنظمات**

والكيانات والشركات والمكاتب الدولية الرائدة والمتخصصة في مجال إعداد الاستراتيجيات والبرامج التنفيذية لهذه الاستراتيجيات.

**كما كانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد** قد أصدرت سلفاً مدونة السلوك الوظيفي لموظفيها وفقاً للمعايير الدولية بهذا الشأن، وذلك في إطار السعي نحو تفعيل أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تتناول المدونة تعداد مجموعة من مبادئ وأخلاقيات الوظيفة العامة التي يتعين على موظفي الهيئة الالتزام بها.

**وحرصاً منها على الاستعداد لفعاليات الدورة الثانية** من آلية استعراض التنفيذ، قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد بدول الكويت، بتشكيل لجنة فنية تنسيقية تختص بعمليات التحضير والاستعداد وتجهيز ردود دولة الكويت في شأن تنفيذ أحكام الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، والمزمع لدولة الكويت أن تخضع لها في العام ٢٠١٨. وفي هذا الإطار شاركت الهيئة باثنين من خبراءها في فعاليات برنامج التدريب الإقليمي لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين المشاركين في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع هيئة الرقابة والشفافية بدولة قطر، خلال الفترة من ٢٧-٢٨ سبتمبر ٢٠١٦ بالدوحة - دولة قطر.

**وفي شأن مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية** ذات الصلة مكافحة الفساد، كانت الهيئة قد قامت سلفاً بإعداد عدة مشروعات لتعديل بعض القوانين القائمة بما يستوعب تنفيذ كافة أحكام الاتفاقية في السياق الوطني على سبيل المثال لا الحصر ( رشوة

الموظف فى القطاع الخاص - مسئولية الأشخاص الاعتبارية ) ، وذلك فى إطار  
الحرص على تطوير التشريعات الوطنية ذات الصلة بمنع ومكافحة الفساد.

=====